الموقف التنافسي للتمور المصرية فى الأسواق الخارجية

د/ منيرة جلال النجار
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى

مقدمه:

يعتبر قطاع الصادرات من القطاعات الأساسية لتمويل برامج وخطط التنمية الإقتصادية وذلك بما تجلبه من عملات أجنبية تدخل فى الإستثمارات الجديدة للمشروعات المستهدفة فى عملية التنمية الإقتصادية. ويتضمن هذا البحث دراسة مؤشرات التنافسية التصديرية للتمر المصرى من خلال دراسة تطور كمية الإنتاج من التمر المصرى حيث بلغت متوسط كمية الإنتاج من التمر حوالى 1313 ألف طن خلال الفترة (2000-2017)، بما يمثل نحو 19% من حجم الإنتاج العالمى من التمر أى مايقرب من خُمس الإنتاج العالمى، بالإضافة إلى تطور كمية الصادرات المصرية من التمر حيث بلغ متوسط كمية الصادرات حوالى 12737 طن خلال نفس الفترة، بما يمثل نحو 0.97% من حجم الإنتاج المصرى، كما أنها تمثل نحو 1.7% من كمية الصادرات العالمية من التمور.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى أنه بالرغم من حجم الإنتاج المصرى من التمور والذى وصل إلى خمس الإنتاج العالمى إلا أن حجم الصادرات لايتوافق مع الزيادة فى الإنتاج، حيث تمثل صادرات التمور المصرية نحو 1.7% فقط من حجم الصادرات العالمية بالرغم من تمتع مصر بالميزة النسبية فى الإنتاج.

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلي تقدير مؤشرات تنافسية التمور المصرية فى الأسواق الخارجية من خلال دراسة تطور الإنتاج المصرى من التمور، والكميات المصدرة منها، وتطور قيمة صادرات التمور ودراسة الميزة النسبية الظاهرة والسعر النسبى لصادرات التمور المصرية والإنتاج النسبى خلال الفترة (2014-2017)، وتقدير النصيب السوقى ومعدل اختراق الأسواق للتمر المصرى فى أهم أسواق الدول المستوردة. بالإضافة إلى تناول أهم المتغيرات الإقتصادية التى تؤثر على صادرات التمور المصرية، من خلال دراسة محددات الطلب الخارجى على التمور المصرية فى الأسواق المستوردة للتمر المصرى، كما يتناول دراسة معامل عدم الإستقرار للتمر المصرى خلال الفترة (2014-2017).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تم إستخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي من خلال تقدير المتوسطات والنسب وتقدير معامل التحديد، كما إنه اعتمد على مؤشرات التنافسية، ومعامل عدم الأستقرار، ومعدل أختراق الأسواق.

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة فى قطاع الشئون الإقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات منظمة الأغذية والزراعة، كما اعتمد على بيانات منظمة التجارة العالمية.

أولاً: تطور الإنتاج وكمية وقيمة وسعر التصدير للتمر عالميا

- **تطور الإنتاج العالمى من التمور:** يتضح من الجدول رقم (1) أن متوسط الإنتاج العالمى من التمور خلال الفترة (2000-2017) بلغ حوالى 7173 الف طن سنويا قد تراوحت بين الزيادة والنقصان حيث بلغ الحد الأدنى حوالى 6506 ألف طن عام 2000، فى حين بلغ الحد الأقصى من إنتاج التمور على مستوى العالم حوالى 8328 الف طن عام 2000، وتقدر الزيادة بحوالى 1822 ألف طن خلال فترة الدراسة وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور الإنتاج العالمى من التمور المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (2) أن

الإنتاج العالمى من التمور تزايد بمقدار 94.8 ألف طن، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو 1.3% من المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.88، وهذا يعنى أن 88% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التى تحدث فى الإنتاج العالمى من التمور.

جدول رقم (1) تطور كمية وقيمة وسعر تصدير التمر العالمى خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الإنتاج العالمى من التمر (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	قيمة صادرات العالمية (بالالف دولار)	سعر التصدير العالمى (دولار/ للطن)
2000	6506	355.4	226.7	638
2001	6761	388.6	231.1	595
2002	6728	322.2	222.3	690
2003	6675	397.8	298.6	751
2004	6624	381.3	304	797
2005	6547	806.5	440.2	546
2006	6708	484.8	439	906
2007	6885	867.3	641.9	740
2008	7067	927.8	698.9	753
2009	7222	721.6	697.7	967
2010	7570	759.2	832.8	1097
2011	7197	710.4	902.2	1270
2012	7367	1286	1157	900
2013	7590	1270	1260	992
2014	7600	1067	1306	1224
2015	7797	886.8	1022	1152
2016	7940	1419	1445	1019
2017	8328	1345	1644	1223
المتوسط	7173	799.8	764.9	903

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (Trade Map List of exporters)

- **تطور كمية الصادرات العالمية من التمور:** يتضح من الجدول رقم (1) أن متوسط كمية الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (2000-2017) بلغت حوالى 799.8 الف طن سنويا قد تراوحت بين الزيادة والنقصان بين الحد الأدنى حوالى 322.2 ألف طن عام 2002، و الحد الأقصى لكمية الصادرات العالمية من التمور حوالى 1418.8 ألف طن عام 2017، وبمعدل زيادة بلغ حوالى 1096.6 ألف طن، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور كمية صادرات التمور العالمية المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (2) تبين أن صادرات التمور العالمية تزيد سنويا بمقدار بلغ حوالى 60.8 مليون طن، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو 8% من المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.77، وهذا يعنى أن 77% من العوامل المرتبطة بالزمن تفسر التغيرات التى تحدث فى كمية الصادرات العالمية للتمور.
- **تطور قيمة الصادرات العالمية من التمور:** تشير بيانات الجدول رقم (1)، إلى أن قيمة صادرات التمور العالمية قد اتسمت بالتزايد خلال فترة الدراسة (2000-2017)، وبلغ متوسط قيمة صادرات التمور العالمية حوالى 765 ألف دولار، و تراوحت بين الحد الأدنى حوالى 222 ألف دولار عام 2002، والحد الاقصى وبلغ حوالى 1644 ألف دولار وذلك عام 2017، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور قيمة صادرات التمور العالمية خلال تلك الفترة فى المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (2)، ويتضح أن قيمة صادرات التمور العالمية تتزايد سنوياً بحوالى 83 ألف دولار، بما يمثل نحو 11% من متوسط قيمة صادرات التمور العالمى خلال تلك الفترة، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.93 وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة سنوياً.

جدول رقم (٢) معادلات الإتجاه الزمنى العام لكمية وقيمة وسعر تصدير التمور العالمية خلال الفترة (2000-2017)

رقم المعادلة	المتغيرات	المعادلة	R^{-}	المتوسط	T
1	الإنتاج العالمى من التمور (ألف طن)	ص هـ =7272.7 + 94.8 س هـ	0.88	7173	(7.6)**
2	كمية صادرات التمور العالمية (ألف طن)	ص هـ = 222.1 + 60.8 س هـ	0.77	799.8	(7.6)**
3	قيمة صادرات التمور العالمية(ألف دولار)	ص هـ = – 22181 +8283 س هـ	0.93	764.9	(15.4)**
4	سعر تصدير التمور العالمية (دولار/ للطن)	ص هـ= 562 + 36 س هـ	0.69	903	(6.2)**

حيث :

ص= القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة في السنه ه

س = تشير إلي المتغير الزمن في السنة ه

حيث ه = 1، 2، 3، 18

(**) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوي معنوي 0.01

المصدر : حسبت من الجدول رقم (1) بالبحث.

- **تطور سعر الصادرات العالمية من التمور:** بدراسة تطور سعر تصدير طن التمور العالمى بيانات الجدول رقم (1) أن متوسط السعر العالمى للتمور عالمياً بلغ حوالى 903 دولار/طن خلال فترة الدراسة (2000–2017) وتراوح بين الحد الأدنى حوالى 546 دولار/للطن عام 2005، بينما بلغ الحد الأقصى حوالى 1224 دولار/للطن عام 2014، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور سعر تصدير طن التمور العالمية يتضح من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (2)، أن سعر طن التمر العالمى يتزايد سنوياً بحوالى 36 دولار/للطن بنسبة زيادة بلغت نحو **4%** من متوسط سعر تصدير الطن وذلك خلال فترة الدراسة المشار إليها، وقد ثبتت معنوية الزيادة سنوياً إحصائياً .

ثانياً: تطور الإنتاج المحلى وكمية وقيمة وسعر التصدير للتمور المصرية

- **تطور الإنتاج من التمور المصرية:** تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن متوسط كمية الإنتاج المحلى من التمور المصرية بلغ حوالى 1313 ألف طن خلال الفترة (2000-2017) تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 1007 ألف طن فى عام 2000، وحد أقصى بلغ حوالى 1685 ألف طن فى عام 2015، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لإنتاج التمور المصرية يتضح من المعادلة رقم (1) بالجدول رقم **(4)** أن إنتاج التمور المصرية تزيد سنوياً بحوالى **32.4** ألف طن، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو 2.5% من متوسط الإنتاج خلال فترة الدراسة وقد ثبت إحصائياً معنوية هذه الزيادة، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.88، وهذا يعنى أن العوامل المرتبطة بالزمن تفسر نحو **88%** من التغيرات التى تحدث فى إنتاج التمور المصرية.
- **تطور كمية الصادرات من التمور المصرية:** اتضح من الجدول رقم (3) أن متوسط كمية صادرات مصر من التمور المصرية بلغت حوالى 12737 طن سنوياً خلال الفترة (2000-2017)، وبلغ الحد الأدنى لكمية الصادرات حوالى 1190 طن عام 2001، بينما بلغ الحد الأقصى لكمية الصادرات حوالى 39304 طن عام 2014، وتقدر الزيادة بين الحدين بحوالى 38114 طن وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور كمية صادرات التمور المصرية توضح المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (4) تزايد صادرات التمور

المصرية بحوالى **1588** طن/سنوياً، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو 12.5% من المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، وبلغ معامل التحديد نحو **0.57**، وهذا يعنى أن 57% من التغيرات فى كمية صادرات التمور المصرية مرتبطة بالعوامل التى ترجع إلى الزمن.

- **الأهمية النسبية للصادرات من الإنتاج:** تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى الأهمية النسبية لصادرات التمر المصري بالنسبة للإنتاج ، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0.11% عام 2001، وحد أقصى بلغ نحو 1.85% عام 2013، بمتوسط حوالى 1.54% الأمر الذى يشير إلى أنه بالرغم من زيادة الإنتاج السنوية إلا أن كمية الصادرات لاتتوافق مع الزيادة فى كمية الإنتاج خلال فترة الدراسة (2000–2017).

جدول رقم (3) تطور الإنتاج المحلى وكمية وقيمة وسعر التصدير للتمر المصرى خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	كمية الإنتاج[1] (بالألف طن)	كمية الصادرات[2] (بالطن)	% للصادرات من الإنتاج	قيمة صادرات التمور المصرية[2] (بالألف دولار)	سعر تصدير (دولار/ للطن)
2000	1007	2669	0.27	1767	662
2001	1113	1190	0.11	600	504
2002	1090	4545	0.42	2115	465
2003	1122	1839	0.16	633	344
2004	1166	2861	0.25	1370	479
2005	1160	4076	0.35	2464	605
2006	1329	5090	0.38	3153	619
2007	1314	4704	0.36	3014	641
2008	1326	8995	0.68	7301	812
2009	1270	14659	1.15	17535	1196
2010	1353	20554	1.45	22764	1108
2011	1374	23792	1.73	28211	1186
2012	1400	11282	0.81	28716	2545
2013	1328	24590	1.85	33402	1358
2014	1465	39304	1.62	47319	1204
2015	1685	25085	1.49	42896	1710
2016	1549	24484	1.58	41167	1681
2017	1590	9551	0.6	32633	3417
المتوسط	1313	12737	1.54	17614	1141

المصدر : ١- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) .

٢- قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (Trade Map List of exporters).

- **تطور قيمة صادرات التمور المصرية:** تشير بيانات الجدول رقم (3)، إلى أن قيمة صادرات التمور المصرية قد اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة (2000-2017)، وبلغ متوسط قيمة صادرات التمور المصرية حوالى 17614 ألف دولار، وبلغ الحد الأدنى لقيمة الصادرات حوالى 600 ألف دولار عام 2001، والحد الاقصى بلغ حوالى 47319 ألف دولار عام 2014، وتقدر الزيادة بين الحد الادنى لقيمة صادرات التمور المصرية والحد الاقصى لقيمة بحوالى 46719 الف دولار و بتقدير معادلة الاتجاة العام لتطور قيمة صادرات التمور المصرية خلال تلك الفترة فى المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (4)، يتضح أن قيمة صادرات التمور المصرية تتزايد سنوياً بحوالى 2943.7 ألف دولار وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة سنوياً، تمثل نحو 17% من متوسط قيمة صادرات التمور المصرية خلال تلك الفترة، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.84 وهذا يعنى أن 84% من التغيرات التى تحدث فى قيمة صادرات التمور المصرية ترجع إلى العوامل المرتبطة بالزمن.

جدول رقم (4) تقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام لكمية وقيمة وسعر تصدير التمور المصرية خلال الفترة (2000-2017)

رقم المعادلة	المتغيرات	المعادلة	R^2	T	المتوسط
1	كمية إنتاج التمور المصرية(بالألف طن) (بالألف طن)	ص هـ = 1005.7 + 32.4 س هـ	0.88	(11.1)**	1313
2	كمية صادرات التمور المصرية(بالطن) (بالألف طن)	ص هـ = − 2343.8+ 1588 س ه	0.57	(4.8)**	12737
3	قيمة صادرات التمور المصرية (بالألف دولار)	ص هـ = − 10265.5+ 2934.7 س هـ	0.84	(9.6)**	17614
4	سعر تصدير التمور المصرية(دولار /للطن) (دولار/ للطن)	ص هـ = 1.22 + 120 س هـ	0.62	(5.3)**	1141

حيث :

ص= القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة في السنه ه

س = تشير إلي المتغير الزمن في السنة ه

حيث ه = 1، 2، 3، 18

(**) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوي معنوي 0.01

المصدر : حسبت من الجدول رقم (1) بالبحث.

- **تطور أسعار صادرات التمور المصرية:** بدراسة تطور سعر تصدير طن التمور المصرية من خلال بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن السعر قد أخذ فى التذبذب مابين الزيادة والنقصان خلال الفترة(2000-2017)، وبلغ الحد الأدنى حوالى 344 دولار/للطن عام 2003، بينما بلغ الحد الأقصى حوالى 3417 دولار/للطن عام 2017، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور سعر تصدير طن التمور المصرية يتضح من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (4)، أن سعر طن التمور المصرية يتزايد سنوياً بمقدار 120 دولار، وقد تأكدت إحصائياً الزيادة السنوية فى أسعار التمور المصرية وتمثل نسبة الزيادة نحو 10.5% من متوسط سعر تصدير الطن البالغ حوالى 1141 وذلك خلال فترة الدراسة المشار إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.62.

- **التوزيع الجغرافى لصادرات التمور المصرية**

تهدف دراسة التوزيع الجغرافى لصادرات التمور المصرية إلى التعرف على توزيع التمور المصرية على الأسواق الخارجية من حيث الكمية والقيمة وسعر التصدير، وأهميتها النسبية ومن ثم الاستفادة من الموقف التنافسى للتمور المصرية فى السوق موضوع الدراسة حتى يمكن تنمية الصادرات ، ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن نحو 91.4% من كمية صادرات التمور المصرية تتركز فى خمسة دول حيث تأتى المغرب فى المركز الأول من حيث الكميات المصدرة من التمور المصرية خلال الفترة (2000-2017)، حيث بلغ متوسط الكمية المصدرة للمغرب خلال تلك الفترة حوالى 9536 طن بما يمثل نحو 46% من إجمالى كمية صادرات التمور المصرية والبالغ حوالى 20724 طن خلال تلك الفترة، كما بلغت قيمة الصادرات للمغرب حوالى 18.8 مليون دولار بما يمثل نحو 50% من إجمالى قيمة صادرات التمور المصرية للخارج والبالغ حوالى 37.5 مليون دولار بمتوسط سعر بلغ حوالى 2333 دولار/ للطن خلال فترة الدراسة.

من خلال ماسبق يتضح أن المملكة المغربية هى السوق الرئيسى لتصدير التمور المصرية حيث أنها تستحوذ على مايقرب من نسبة 46%، بالإضافة إلى أنه باستعراض متوسط أسعار التصدير لمحصول التمور

المصرية لأسواق العالم إتضح أن سعر التصدير للمغرب هو أعلى الأسعار حيث بلغ حوالى 2333 دولار/للطن، بينما كان أقل سعر تصديرى للتمر هو سعر تصدير التمور المصرية للبنان حيث بلغ حوالى 1888 دولار/للطن، الأمر الذى يمكن تفسيره إلى أن المغرب فى حاجة إلى صادرات التمور المصرية لها حيث أنه يتمتع بميزة نسبية وتنافسية عن واردات المغرب من التمور عن أى دولة أخرى.

جدول رقم (5) التوزيع الجغرافى لصادرات التمور المصرية خلال الفترة (2013-2017)

الدولة	كمية الصادرات (بالألف طن)		قيمة صادرات التمور المصرية (بالألف دولار)		متوسط سعر تصدير (دولار/ للطن)
	طن	% من الإجمالى	ألف دولار	% من الإجمالى	
المغرب	9536	46%	18788	50%	2333
أندونيسيا	5799	28%	10320	28%	2181
ماليزيا	2927	14%	4476	12%	2175
لبنان	452	2%	158	0.40%	1888
الأردن	341	2%	545	1%	2191
دول أخرى	1669	8%	3222	8.60%	2242
الإجمالى	20724	100%	37510	100%	2236

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات الأمم المتحدة www. Comtrade. com

المعايير العامة لتنافسية و كفاءة تصدير التمور المصرية :

الكفاءة التصديرية العامة للتمر المصرى[٢]: يعتبر معامل الكفاءة التصديرية معياراً للمقارنة بين أسعار السلع التصديرية فى الأسواق الخارجية والأسواق المحلية، حيث أن ارتفاع الكفاءة التصديرية يشجع المصدرين المصريين على تصدير السلعة للسوق الخارجى لتحقيق أربحية أعلى من السوق المحلى نتيجة لأرتفاع سعر التصدير عن سعر البيع فى السوق المحلى والعكس صحيح. ويتم حسابه وفقاً للنموذج التالى:

$$\text{كفاءة التصدير} = \frac{\text{سعر التصدير (فوب)}}{\text{سعر الجملة}} \times 100$$

حيث يتم تحويل قيمة الصادرات من السلعة المصدرة إلى مايعادلها من العملة المحلية، وفقاً لسعر الصرف الرسمى، ونسبتها إلى قيمتها بأسعار الجملة المحلية، فإذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعنى وجود كفاءة تصديرية، حيث أن سعر تصدير السلعة فى الأسواق العالمية أعلى من سعر بيعها فى الأسواق المحلية، أما إذا كانت النسبة أقل من 100% فإنه يعنى عدم وجود كفاءة تصديرية أى أن هناك خسارة نتيجة عملية التصدير، ويكون من الأفضل البيع فى السوق المحلى، وتم المقارنة بين السعر المحلى، وسعر الجملة وأسعار التصدير (فوب) والتى تمثل قيمة البيع للمشترى بالخارج متضمناً جميع النفقات الداخلية بما فيها الرسوم الجمركية على رصيف ميناء التصدير والضرائب على الصادرات، ولكن لايشمل التسهيلات الممنوحة للمصدرين المتمثلة فى الإعانات من الحكومة أو من الهيئات الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم (6) أن الكفاءة التصديرية للتمر المصرى اتصفت بالتذبذب الشديد خلال الفترة (2000-2017)، حيث بلغ الحد الأدنى للكفاءة التصديرية نحو 171% عام 2003، وهذا يعنى أن سعر تصدير طن التمور المصرية يزيد عن نظيره فى السوق المحلى بنسبة كبيرة الأمر الذى يعنى معه زيادة كبيرة للمصدر ومن الأفضل له توجيه الكمية للسوق الخارجى للإستفادة من فرق السعر حيث يكون فيه سعر التصدير أكبر من السعر المحلى، فى حين بلغ الحد الأقصى للكفاءة التصديرية لمحصول التمور المصرية نحو 1043% وذلك فى عام 2017. الأمر الذى يشير إلى أن سعر تصدير التمور المصرية فى الخارج يزيد عن السعر فى السوق المحلى بنحو 1043%، وهذا يعنى أنه من الأفضل توجيه أكبر كمية من إنتاج التمور

المصرية للتصدير للإستفادة من فرق السعر فى الخارج عن السعر المحلى خلال العام، بالإضافة لفرق العملة، كما أتضح من خلال بيانات نفس الجدول أن المتوسط السنوى للكفاءة التصديرية بلغ نحو 280%، الأمر الذى يشير إلى وجود كفاءة تصديرية لمحصول التمور المصرية حيث أشارت البيانات أن سعر التصدير للتمر المصرى يزيد عن السعر المحلى بنحو 282%، عن السعر المحلى، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور الكفاءة التصديرية للتمر المصرى اتضح أنها زادت نحو 20%، ولكن لم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً .

جدول رقم (6) الكفاءة التصديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	سعر التصدير(١) جنيه/للطن	سعر الجملة(٢) جنيه/للطن	الكفاءة التصديرية*	سعر الصرف
2000	2304	933	247	3.48
2001	2006	933	215	3.98
2002	2102	967	217	4.52
2003	2054	1200	171	5.97
2004	2975	1300	229	9.21
2005	3503	1533	228	5.79
2006	3559	1300	274	5.75
2007	3615	1767	205	5.64
2008	4425	1467	302	5.45
2009	6650	2110	315	5.56
2010	6271	2287	274	5.66
2011	7080	2500	283	5.97
2012	15525	3180	488	9.1
2013	9357	3393	276	6.89
2014	8536	4107	208	7.09
2015	13082	4697	279	7.65
2016	17146	5217	329	10.2
2017	60857	5833	1043	17.81
المتوسط	9503	2485	280	6.98

*** متوسط هندسى**

المصدر: – قاعدة بيانات الأمم المتحدة www. Comtrade. Com

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار الجملة الربع سنوية،أعداد مختلفة.

التنافسية العامة لتصدير المصرية :

لقد تزايد الإهتمام فى الآونة الأخيرة بمبدأ التنافسية بهدف تنمية الصادرات بصفة عامة، والصادرات الزراعية بصفة خاصة، حتى يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية، هذا وقد عرفت اللجنة الأمريكية القدرة التنافسية للصناعة على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تقابل إحتياجات الأسواق الدولية وفى نفس الوقت تضمن المحافظة على الدخل الحقيقي للمواطن(٢).

وتتوقف أيضاً القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية على مجموعة من العوامل، من أهمها مدى حساسية الطلب على الصادرات الزراعية المصرية للتغير في نسبة الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية، كما تعتمد أيضاً القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية، على كفاءة أداء العمليات التصديرية، خاصة عمليات الجمع، والتخزين، والتعبئة، والتغليف، والشحن، نظراً لإتصاف السلع الزراعية بسرعة التلف(٥).

ويوجد إختلاف بين مفهوم الميزة النسبية والميزة التنافسية، فى أن الأولى تعزى إلى الإختلاف فى هيكل التكلفة من دولة لأخرى ولا تحقق الميزة النسبية وحدها مبدأ التنافس الكامل لإعتمادها على معطيات ثابتة من

عوامل الإنتاج ومدى توفر الرى، بالإضافة إلى الخبرة المتوارثة فى زراعة وإنتاج المحاصيل، والميزة التنافسية تعتمد على قدرة الأفراد وجهودهم فى خلق تلك الميزة عن طريق الإبتكارات والتطورات التكنولوجية وإدخال منتج جديد أو استحداث طريقة إنتاج أو مدخل جديد .للتسويق أو طريقة مميزة لأداء الأعمال وتحديث مفهوم الإدارة القائم على مبدأ التخصيص الأمثل للمعلومات والتكنولوجيا وليس التخصص الأمثل للموارد(١).

الميزة النسبية الظاهرة للتمور المصرية: يوضح مؤشر الميزة النسبية الظاهرة الفرص المحتملة لتوسيع التجارة، ويعرض صور تقريبية للصادرات المستقبلية وذلك من خلال مقارنة نصيب صادرات مصر من التمور المصرية من الصادرات الزراعية المصرية إلى نصيب الصادرات العالمية من التمور المصرية من إجمالى الصادرات الزراعية العالمية، وعند زيادة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على تمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير التمور المصرية، ويتم حساب الميزة النسبية الظاهرة من المعادلة الآتية(٦):

$$A = \frac{(B / C)}{(D/E)}$$

ويكون للدولة ميزة نسبية ظاهرة فى نشاط معين إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية أكبر من الواحد الصحيح، وبالعكس لا يكون للدولة ميزة نسبية ظاهرة إذا كانت قيمة هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح.

جدول رقم (7) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات التمور المصرية في الأسواق العالمية خلال الفترة (2001-2016) (القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنوات	قيمة صادرات مصر من التمور المصرية للعالم (B)	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية (C)	قيمة الصادرات العالمية من التمور (D)	قيمة الصادرات الزراعية العالمية (E)	الميزة النسبية الظاهرة (A)
2001	600	620.49	231112	414329.04	1.7
2002	2115	771.78	222272	442625.04	5.5
2003	633	937.75	298567	525072.43	1.2
2004	1370	1314.29	303965	607332.63	2.1
2005	2464	1168.85	440186	653839.48	3.1
2006	3153	1087.5	439010	721825.15	4.8
2007	3014	1502.58	641919	873796.34	2.7
2008	7301	1821.62	698897	106304.72	0.6
2009	17535	1521.94	697716	950226.11	15.7
2010	22764	1796	832789	108004.27	1.6
2011	28211	1933	902189	131394	2.1
2012	28716	1522	1156626	118313.64	1.9
2013	33402	2216	1259466	121572.53	1.5
2014	47319	1906	1305796	150688.76	2.9
2015	42896	2081	1021868	181249.45	3.7
2016	41167	5018.4	1445175	1417632.1	8
متوسط الفترة	17666	1701.2	743597	470262.86	2.69

حيث أن:

A: معامل الميزة النسبية الظاهرة للتمر.

B: قيمة صادرات الدولة من التمور المصرية فى السنة.

C: قيمة صادرات مصر الزراعية في السنة.

D : قيمة الصادرات العالمية من التمور في السنة.

E: قيمة الصادرات الزراعية العالمية فى السنة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- شبكة المعلومات الدولية الانترنت : .www.comtrade.com

٢- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية على شبكة المعلومات الدولية، www.FAO.com.

تشير بيانات الجدول رقم (7)، إلى أن قيمة معامل الميزة النسبية الظاهرة لمحصول التمور المصرية المصري خلال الفترة (2001–2016)، يزيد عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة، ماعدا عام 2008 حيث بلغ معامل الميزة النسبية لصادرات التمر نحو 0.6، وتتراوح الميزة النسبية بين حد أدنى 0.6 عام 2008، بينما الحد الأقصى للميزة النسبية بلغ حوالى 15.7 عام 2009، بمتوسط بلغ حوالى 2.69 خلال فترة الدراسة، مما يدل على وجود ميزة نسبية ظاهرة لصادرات التمور المصرية المصري في الأسواق العالمية، وأن التمور المصرية المصري يتمتع بقبول كبير لدى المستهلك الخارجي في الأسواق العالمية، مما يؤكد توفر الميزة النسبية الظاهرة للتمر المصرى خلال فترة الدراسة وذلك لإرتفاع قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح خلال الفترة المشار إليها.

تنافسية التمور المصرية فى أهم أسواق التصدير المصرية:

في هذا الجزء من الدراسة يتم التعرف على نتائج مؤشرات القدرة التنافسية للتمور المصرية كمتوسط للفترة **(2013–2017)**، في أهم الأسواق العالمية، ومن أهمها السعر النسبي، والنصيب السوقي، ومعدل اختراق السوق.

(١) مؤشر التنافسية السعرية باستخدام المتوسط المرجح:

يتأثر الوضع التنافسي للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية بالعديد من العوامل ومنها السعر النسبي، فإن سعر التصدير يعد من أهم العوامل التي تساعد على إمكانية اختراق المزيد من الأسواق، فكلما انخفض السعر التصديري المصري عن أسعار الدول المنافسة ، دل ذلك على وجود ميزة سعريه تنافسية للسلعة المصرية ومن ثم قدرة تنافسية أعلى بالمقارنة بالدول المنافسة[٤].

ويمكن حساب مؤشر التنافسية السعرية عن طريق المعادلة:

$$R_{aj} = \frac{RAj - RAmin}{RA\,max - RA\,min}$$

- R_{aj} التنافسية السعرية
- RAj النسبة بين المتوسط المرجح لأسعار أهم الدول المتنافسة ككل إلى سعر تصدير نفس السلعة فى مصر أو الدول المنافسة له.
- RA_{max}، RA_{min} القيمة القصوى والدنيا للنسبة بين المتوسط المرجح لأسعار أهم الدول المتنافسة ككل إلى سعر تصدير نفس السلعة بكل دولة من الدول المنافسة.
- متوسط السعر المرجح = $\frac{\text{السعر} \times \text{الكمية}}{\text{إجمالي الكمية}}$

وكلما تزايد السعر النسبي لدولة ما في محصول معين عن الواحد الصحيح، فإن ذلك يعد دليلاً على قوة المركز التنافسي لهذه الدولة من صادراتها لهذه السلعة في مواجهة صادرات نفس السلعة بالدول المنافسة، والعكس، وفيما يلي عرض نتائج هذا المؤشر بالنسبة لمحصول التمور المصرية، كمتوسط للفترة (2013–2017)، وذلك في أهم الأسواق التى تستورد التمور المصرية.

وتشير بيانات الجدول رقم (8)، إلى أن السوق المغربى، والسوق الأندونيسى، والسوق الماليزى على الترتيب، هي أهم المستوردة لمحصول التمور المصرية الطازج المصري، وذلك خلال الفترة (2013–2017)، وقد احتلت مصر المركزالثانى من بين أهم الدول المصدرة للتمر الطازج المصري في السوق المغربى، وذلك خلال نفس فترة الدراسة، كما بلغ متوسط السعر التصديري للتمر المصري داخل السوق المغربى حوالي 1095 دولار/ للطن، مقابل حوالي 333 دولار/ للطن من التمور المستوردة من

العراق للمغرب، وحوالى 1338 دولار/للطن من التمور المستوردة من الإمارات للسوق المغربى، وحوالى 2159 دولار/للطن من التمور المستوردة من تونس للسوق المغربى وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر والعراق، وبين مصر والإمارات، وبين مصر وتونس باعتبارهم أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير التمور المصرية الطازج في السوق المغربى، فقد بلغت حوالي 0.3، 1.2، 2 على الترتيب مما يشير إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج المصري داخل السوق المغربى أمام الأمارات وتونس، ولكن لاتوجد لمصر ميزة نسبية أمام صادرات العراق للسوق المغربى، وذلك خلال نفس فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمركز مصر من بين أهم الدول المصدرة للتمر الطازج في السوق الأندونيسى، فقد احتلت المركز الثانى في قائمة الدول المصدرة للتمر الطازج لأندونيسيا، أما متوسط السعر التصديري للتمر الطازج المصري داخل السوق الأندونيسى فقد بلغ حوالي 952 دولار/ للطن، مقابل حوالي 936 دولار/ للطن من التمور المستوردة من إيران لأندونيسيا ، وحوالى 955 دولار/للطن من التمور المستوردة من الإمارات للسوق الأندونيسى، وحوالى 3216 دولار/للطن من التمور المستوردة من تونس للسوق الأندونيسى، وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر وإيران، وبين مصر والإمارات، وبين مصر وتونس باعتبارهم أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير التمور المصرية الطازج في السوق الأندونيسى، فقد بلغت حوالي 1، 1.05، 3.4 على الترتيب.

مما يشير إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج داخل السوق الأندونيسى أمام صادرات الأمارات وتونس، ولكن لاتوجد لمصر ميزة نسبية أمام صادرات ايران فى السوق الأندونيسى، وذلك خلال نفس فترة الدراسة.

جدول رقم (8) مؤشر التنافسية السعرية في صادرات مصر من محصول التمور المصرية الطازج وأهم الدول المنافسة لها في الأسواق العالمية خلال الفترة (2013-2017)

السوق المغربى			السوق الأندونيسى			السوق الماليزى		
السوق	السعر (بالدولار)	النسبة السعرية بين سعر الدولة المنافسة والسعر المصري (**)	السوق	السعر (بالدولار)	النسبة السعرية (**)	السوق	السعر (بالدولار)	النسبة السعرية (**)
مصر	1095	1.0	مصر	952	1.0	مصر	1045	1.0
العراق	333	0.3	إيران	936	1.0	الصين	2157	2.0
الإمارات	1338	1.2	الإمارات	995	1.1	إيران	2385	2.3
تونس	2159	2.0	تونس	3216	3.4	تونس	3188	3.0

(**) النسبة السعرية بين سعر الدولة المنافسة والسعر المصري.

المصدر: جمعت وحسبت من :الجدول رقم (6)

أما صادرات مصر للسوق الماليزى، فقد أظهرت نتائج نفس الجدول أن مصر قد إحتلت المركز الأول في قائمة أهم الدول المصدرة للتمر الطازج لماليزيا، أما أهم الدول المنافسة لمصر في السوق الماليزى كانت الصين، وإيران، وتونس، وذلك خلال نفس فترة الدراسة، أما متوسط السعر التصديري للتمر الطازج المصري داخل السوق الماليزى فقد بلغ حوالي 1054 دولار/ للطن، مقابل حوالي 2157 دولار/ للطن من التمور المستوردة من الصين لماليزيا، وحوالى 2358 دولار/للطن من التمور المستوردة من إيران للسوق الماليزى، وحوالى 3188 دولار/للطن من التمور المستوردة من تونس للسوق الماليزى، وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر والصين، وبين مصر وإيران، وبين مصر وتونس باعتبارهم أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير التمور المصرية الطازج في السوق الماليزى، فقد بلغت حوالي 1، 1.05، 3.4 على الترتيب.

مما يشير إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج المصري داخل السوق الماليزى أمام الصين وإيران وتونس، وذلك خلال نفس فترة الدراسة، وذلك لإرتفاع قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح، وذلك خلال نفس فترة الدراسة.

مؤشر النصيب السوقي Market Share:

يعتبر النصيب السوقي أحد مؤشرات التنافسية الهامة، حيث أن إرتفاع النصيب السوقي يعكس الوضع التنافسي لأي دولة، ويعبر مؤشر النصيب السوقي عن النسبة المئوية لصادرات دولة ما، من سلعة معينة في سوق معين، إلى واردات السوق من مختلف دول العالم(٣) .

ويمكن حساب مؤشر النصيب السوقي وفقاً للمعادة التالية:

حيث:

$$MSHji=(Xici / Mcwi) x100$$

MSHji : النصيب السوقي للدولة J من السلعة i.

Xici : كمية صادرات الدولة J إلى الدولة c من السلعة i.

Mcwi : إجمالي كمية واردات الدولة c من العالم w من السلعة i.

جدول رقم (9) النصيب السوقي لمتوسط كمية صادرات التمور المصرية في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة (2013–2017) (الكمية: بالألف طن)

الدولة	متوسط واردات الدولة من مصر	متوسط واردات الدولة من العالم	النصيب السوقي %
أندونيسيا	9.4	27.6	34.1%
المغرب	14.8	63.6	23.3%
ماليزيا	3.6	20.8	17.3%

المصدر: الجدول رقم (10).

بدراسة متوسط النصيب السوقى للتمر المصرى طبقاً لما هو موضح بالجدول رقم (9)، حيث وجد أنه يقدر خلال فترة الدراسة **(2013–2017)** فى أهم الأسواق المستوردة بالترتيب كالتالى، أندونيسيا والمغرب وماليزيا بنصيب سوقى بلغ نحو **34.1%، 23.3%، 17.3%** على الترتيب، بالرغم من أن المغرب تأتى فى مقدمة الدول المستوردة للتمر المصرى بنسبة بلغت نحو 46% خلال نفس الفترة إلا أن أندونيسيا جاءت فى المركز الأول من حيث النصيب السوقى للتمر المصرى، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن النصيب السوقى فى السوق الأندونيسى بلغ أدنى مستوى له فى عام **2013** حيث بلغ نحو **24%**، بينما بلغ أعلى مستوى له فى عام **2017** حيث بلغ نحو **41%**، وفى السوق المغربى تشير بيانات نفس الجدول أن النصيب السوقى فى السوق المغربى بلغ أدنى مستوى له فى عام **2013، 2017** حيث بلغ نحو **17 %**، بينما بلغ أعلى مستوى له فى عام **2016** حيث بلغ نحو **32%**، وفى سوق ماليزيا تشير بيانات نفس الجدول أن النصيب السوقى فى السوق الماليزى بلغ أدنى مستوى له فى عام **2015** حيث بلغ نحو **11 %**، بينما بلغ أعلى مستوى له فى عام **2014**حيث بلغ نحو **27%**.

معدل أختراق الأسواق :

يعتبر معدل إختراق الأسواق مؤشراً هاماً لقياس الأداء السوقى لدولة ما وهو عبارة عن النسبة بين واردات أهم الدول المستوردة لسلعة معينة والإستهلاك الظاهرى لتلك السلعة ويتم حسابه من العادلة التالية(٧):

$$MPRIj = \frac{MIj}{QIj+MIj-XIj}$$

حيث:

MPRI: معدل إختراق سوق الدولة من السلعة **j** .

QI: إنتاج الدولة من السلعة **j** .

MI: صادرات مصر من السلعة **j** .

MI: إجمالى واردات الدولة من السلعة **j** .

XI: صادرات الدولة من السلعة **j** .

وكلما زادت قيمة معدل إختراق السوق كلما دل ذلك على زيادة معدل إختراق السلعة موضع الدراسة لسوق الدولة المستوردة لها، ويعتبر معدل إختراق الأسواق مقياساً لقابلية الأسواق المعنية بالدراسة على إستيعاب الواردات من مختلف الدول، ويمثل فى نفس الوقت مؤشراً كوجود سوق خارجى حقيقى لتلك السلعة من عدمه فى دولة ما.

توضح بيانات الجدول رقم (10) معدل إختراق الأسواق لصادرات التمور المصرية إلى أهم الأسواق موضع الدراسة خلال الفترة (2013-2017)، حيث يتضح أن معدل إختراق الأسواق المستوردة للتمر المصرى والتى تتمثل فى الأسواق التالية المغرب وأندونيسيا وماليزيا.

١- **السوق الأندونيسى:** كما يمكن الإستدلال من بيانات نفس الجدول أن السوق الأندونيسى أحتل المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط معدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق الأندونيسى 34.1 خلال فترة الدراسة (2013-2017)، حيث بلغ أعلى مستوى له حوالى 41.2 عام 2017، بينما بلغ أدنى مستوى له بحوالى 24.2 فى عام 2013.

٢- **السوق الماليزى:** من خلال بيانات نفس الجدول أن السوق الماليزى أحتل المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط معدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق الماليزى 20.5 خلال فترة الدراسة (2013-2017)، حيث بلغ أعلى مستوى له حوالى 33.3 فى عام 2014، بينما بلغ أدنى مستوى له بحوالى 12.5 فى عام 2015.

٣- **السوق المغربى:** يمكن الإستدلال من بيانات نفس الجدول أن السوق المغربى أحتل المرتبة الثالثة حيث بلغ أعلى مستوى لمعدل إختراق صادرات التمور المصرية للسوق المغربى 9 خلال فترة الدراسة (2013-2017)، كما بلغ أدنى مستوى له فى عام 2013 حيث بلغ حوالى 5 بينما بلغ أعلى مستوى له حوالى 13 فى عام 2017.

مما سبق يتضح أنه بالرغم من أن المغرب تستحوذ على مايقرب من حوالى 50% من صادرات مصر من التمر إلا أن معدل أختراق مصر للسوق المغربى منخفض جداً بالمقارنة بالأسواق المنافسة فى السوق المغربى حيث بلغ نحو 9% فقط مقارنةً بالدول الأخرى.

مما سبق يتضح إرتفاع نسبى لمؤشر معدل إختراق التمور المصرية فى بعض الأسواق وإنخفاضه فى أسواق أخرى، حيث يتبين إرتفاع معدل إختراق الأسواق فى أندونيسيا وماليزيا، خلال فترة الدراسة (2013-2017)، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إنتاج لأندونيسيا أو ماليزيا من التمور وهذا يعنى أن مصر تتمتع بميزة تنافسية عالية فى السوق الأندونيسى، والسوق الماليزى وانخفاضه فى أسواق المغرب، ويرجع ذلك إلى إنخفاض الطاقة الإستيعابية لسوق المغرب لمحصول التمور المصرية نظراً لتعدد مصادرها الإستيرادية، وهذا يعنى تمتع مصر بميزة تنافسية فى هذه الأسواق.

جدول رقم (10) النصيب السوقى ومعدل إختراق الأسواق لكميات صادرات التمور المصرية خلال الفترة (2013-2017) الكمية (بالألف طن)

الدولة	البند	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالى	المتوسط
المغرب	إجمالى كمية واردات المغرب	47	62	70	69	70	318	63.6
	صادرات مصر من التمور المصرية للمغرب	8	18	14	22	12	74	14.8
	إنتاج المغرب من التمور	112	102	107	107	130	558	111.6
	صادرات المغرب من التمور المصرية	0.216	0.17	0.761	0.427	0.178	1.8	0.4
	النصيب السوقى %	17	29	20	32	17	23	23.3
	معدل إختراق الأسواق	5	11	8	13	6	8.5	9
أندونيسيا	إجمالى كمية واردات أندونيسيا	29	31	21	23	34	138	27.6
	صادرات مصر من التمور المصرية لروسيا	7	11	7	8	14	47	9.4
	إنتاج أندونيسيا من التمور	0	0	0	0	0	0	0
	صادرات أندونيسيا من التمور المصرية	0.045	0.002	0.007	0	0.001	0.1	0
	النصيب السوقى %	24	35	33	35	41	34	34.1
	معدل إختراق الأسواق	24.2	35.5	33.3	34.8	41.2	34.1	34.1
ماليزيا	إجمالى كمية واردات ماليزيا	19	22	19	18	26	104	20.8
	صادرات مصر من التمور المصرية لهولندا	4	6	2	3	3	18	3.6
	إنتاج ماليزيا من التمور	0	0	0	0	0	0	0
	صادرات ماليزيا من التمور المصرية	2	4	3	3	4	16	3.2
	النصيب السوقى %	21	27	11	17	12	17	17.3
	معدل إختراق الأسواق	23.5	33.3	12.5	20	13.6	20.5	20.5

المصدر: ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، شبكة المعلومات الدولية، **www.Campas.gov.eg.**

٢- منظمة الأغذية والزراعة، شبكة المعلومات الدولية **www.Fao.org**

٣- الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تجارة السلع على شبكة المعلومات الدولية **www.Comtrade.un.org.**

إستراتيجية تطوير قطاع التمور فى مصر[٨]:

تأهيل وتحديث المزارع الصغيرة وعمل مزارع نموذجية في كل واحة من خلال:

تأهيل وتحديث المزارع القديمة ذات الكثافة العالية والزراعة التقليدية والقديمة ويمكن أن يتم ذلك عبر:

- تأهيل عدد من المزارع في كل واحة حيث تعوض الأصناف الرديئة بالأصناف المختارة.
- تعديل مسافات الزراعة لتحسين تخطيط الحقل وتجهيز الحقل بشبكة ري حديثة.
- اتخاذ هذه المزارع كنموذج ومثال لباقي المزارعين وذلك لتطوير الممارسات الزراعية وتحسين البنية التحتية للزراعة وتحويل الحقول للممارسة الزراعة السليمة وإنتاج التمور الجيدة والأستعداد للحصول على شهادات الجودة والتسويق.

مشاريع وبرنامج تطوير مرحلة التسويق:

تطوير وتنظيم جمع التمور والحلقة الرابطة بين المزرعة والمصنع وتنظيم تسويق التمور من خلال:

مزيد من الرقابة على مجمعي التمور والوسطاء وتنظيم هذه الحلقة المهمة ، لابد من هيكل لإدارة تسويق التمور يكون قادراً على التنظيم، والرقابة، والإشراف على المعامات وقد يكون ذلك بتشجيع إنشاء الشركات الخاصة مع كراس للشروط المُقرِّرة لمساهماتهم.

ويمكن ايجاز الأعمال اللازمة في التالي:

- دراسة وتشخيص مهمة مجمعي التمور وتنظيم تدخلهم في القطاع وتأهيلهم وتحديد المهنة بكراس شروط تلزمهم بمراعاة ايصال التمور للمصنع حسب المواصفات.

- إنشاء أسواق جديدة وتخطيط وتنظيم مساحات تكون محجوزة لبيع التمور.
- السماح بالمراقبة على جودة التمور من قبل منظمات مُتخصِّصة والإشراف على معامات البيع.
- تدوين بيانات سوق التمور من حيث الحجم، والجودة والأصناف، والمنشأ.
- وضع قاعدة بيانات حول الأحجام، والأصناف، والأسعار.

تطوير وتنظيم بيع التمور بالجملة:

إنشاء أسواق خاصة لبيع التمور بالجملة ويوكل لجهة معينة دور التنظيم، والرقابة، والإشراف على المعاملات، ويمكن أن توكل هذه المهمة لبعض الشركات الخاصة مع جدول للشروط المُقرِّرة لمساهماتهم . وتطوير تنظيم الأسواق يشتمل على:

- تخطيط وتنظيم المساحات المحجوزة لبيع التمور.
- تحديد علاقة الوكلاء بالعمولة» الدلال « مثل علاقتهم بتنظيم الإدارة.
- السماح بالمراقبة على جودة التمور من قبل منظمات مُتخصِّصة والإشراف على معامات البيع.
- تدوين بيانات لتسويق التمور من حيث الحجم، والجودة والأصناف، والمنشأ.
- وضع قاعدة بيانات حول الأحجام، والأصناف، والأسعار.

دراسة وتطوير السوق المحلي:

- عدم توافر المعلومات اللازمة لامداد السوق المحلى بالتمور اللازمة للاستهلاك.
- عدم الدقة في البيانات حول استهلاك وأسعار التمور.
- الصعوبات في قياس آلية السوق والاتجاه المستقبلي للاستهلاك.

تطوير دراسة للاستهلاك الحالي وحاجات السوق المحلي بهدف تعزيز دائرة الاتجار الحالية وزيادة مبيعات التمور في المستقبل؛ وتتطلبُ هذه الدراسة بيانات يُعتمدُ عليها حول الإنتاج ودائرة الاتجار واستهلاك التمور، وتشتمل أنشطة المشروع على:

- الاهتمام بدقة بالبيانات المتعلقة بالإنتاج.
- التحليل الإحصائي العلمي لبيانات الإنتاج والاستهلاك والاسعار وقياس الطلب على التمور في السوق المحلى في المراحل المختلفة
- المرحلة الأولي المزرعة.
- المرحلة الثانية الجملة.
- المرحلة الثالثة التجزئة

برنامج تطوير مرحلة التصدير للتمور المصرية في السوق العالمي(التصدير)

وذلك من خلال:

- الحضور والتعريف بالتمور المصرية في الأسواق الخارجية.
- المعرفة حول التمور المصرية في أسواق التصدير المُجزية.
- الحاجة لزيادة الدعاية وتطوير الإنتاج الموجه للتصدير من خلال الارشاد.
- إجراء دراسات اتصادية للطلب الخارجى على التمور المصرية فى الأسواق العالمية تقوم على العديد من المعايير الاقتصادية مثل ذوق المستهلك والدخول وحجم واردات السوق والدول المنافسة فى السوق والتى يمكن من خلالها التوصلى إلى الآتى:
- تحديد قابلية الجذب لكل مجموعة من الأسواق لنفس الصنف من التمور.
- اختيار الأسواق وفقاً لقابلية الجذب وقدرة الصنف على المنافسة.
- تنفيذ أنشطة دعم التجارة(بعثات - معارض - برامج دعائية) للنفاذ للأسواق المستهدفة.

ملخص البحث

تناول البحث الموقف الحالى والمستقبلى لتنافسية التمور المصرية فى الأسواق الخارجية، وتمثلت مشكلة البحث فى أن مصر تحتل المرتبة الأولى من إنتاج التمور عالمياً،حيث يمثل إنتاجها خمس الإنتاج العالمى إلا أن حجم الصادرات لايتوافق مع الزيادة حيث يقدر بحوالى 1.7% فقط من حجم الصادرات العالمية– بالرغم من تمتع مصر بالميزة النسبية فى الإنتاج، واستهدف البحث بصفة أساسية إلي تقدير مؤشرات تنافسية التمور المصرية فى الأسواق الخارجية من خلال دراسة تطور الإنتاج المصرى من التمور، والكميات المصدرة منها، وتطور قيمة صادرات التمور ودراسة الميزة النسبية الظاهرة والسعر النسبى لصادرات التمور المصرية والإنتاج النسبى خلال الفترة (2014–2017)، وتقدير النصيب السوقى ومعدل اختراق الأسواق للتمر المصرى فى أهم أسواق الدول المستوردة. بالإضافة إلى تناول أهم المتغيرات الإقتصادية التى تؤثر على صادرات التمور المصرية، من خلال دراسة محددات الطلب الخارجى على التمور المصرية فى الأسواق المستوردة للتمر المصرى، كما يتناول دراسة معامل عدم الإستقرار للتمر المصرى خلال الفترة (2014–2017)، وتوصل البحث إلى أن إنتاج التمور المصرية تزيد سنوياً بمقدار بمقدار معنوى إحصائياً بلغ حوالى 32.4 ألف طن، وأنه بالرغم من زيادة الإنتاج السنوية إلا أن كمية الصادرات لاتتوافق مع الزيادة فى كمية الإنتاج خلال فترة الدراسة، كما توصل البحث إلى أن المملكة المغربية هى السوق الرئيسى للتمر المصرى حيث أنها تستحوذ على مايقرب من نسبة 46%، بالإضافة إلى أنه باستعراض متوسط أسعار تصدير التمور المصرية لأسواق العالم إتضح أن سعر التصدير للمغرب هو أعلى الأسعار، حيث بلغ حوالى 2333 دولار/للطن، بينما كان أقل سعر تصديرى للتمر المصرى هو سعر التصدير إلى لبنان حيث بلغ حوالى 1888 دولار/للطن، ومن ثم يجب الاهتمام بالسوق المغربى والعمل على تنمية صادرات التمور المصرية إليه حيث أنه يتمتع بميزة نسبية وتنافسية عن واردات المغرب للتمور من أى دولة أخرى.

كما توصل البحث إلى أن المتوسط السنوى لكفاءة تصدير التمور المصرية بلغت نحو 280%، الأمر الذى يشير إلى وجود كفاءة تصديرية للتمور المصرية حيث أشارت البيانات إلى أن سعر تصدير التمر المصرى يزيد عن السعر المحلى بنحو 282%، كما توصل البحث إلى وجود ميزة نسبية ظاهرة لصادرات التمور المصرية المصري في الأسواق العالمية، وأن التمور المصرية المصري يتمتع بقبول كبير لدى المستهلك الخارجي في الأسواق العالمية، مما يؤكد توفر الميزة النسبية الظاهرة للتمر المصرى خلال فترة الدراسة وذلك لإرتفاع قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح خلال الفترة المشار إليها، كما توصل البحث إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج المصري داخل السوق المغربى أمام صادرات الأمارات وتونس، ولكن لاتوجد لمصر ميزة نسبية أمام صادرات العراق فى السوق المغربى، وذلك خلال نفس فترة الدراسة. أما بالسوق الأندونيسى توصلت الدراسة إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج المصري داخل السوق الأندونيسى أمام صادرات الأمارات وتونس، ولكن لاتوجد لمصر ميزة نسبية أمام صادرات إيران للسوق الأندونيسى وذلك خلال نفس فترة الدراسة، أما بالنسبة للسوق الماليزى توصلت الدراسة إلى وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات التمور المصرية الطازج المصري داخل السوق الماليزى أمام الصين وإيران وتونس، وذلك خلال نفس فترة الدراسة، وذلك لإرتفاع قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح، وذلك خلال نفس فترة الدراسة.

كما اتضح من الدراسة إرتفاع سعر تصدير طن التمور المصرية عن سعر الدول المنافسة فى الأسواق العالمية وبالتالى إنخفاض القدرة التنافسية لمصر فى الأسواق الخارجية مقارنة بتلك الدول.

بدراسة متوسط النصيب السوقى للتمر المصرى خلال فترة الدراسة (2013-2017) فى أهم الأسواق المستوردة بالترتيب كالتالى، أندونيسيا والمغرب وماليزيا بنصيب سوقى بلغ نحو 34.1%، 23.3%، 17.3% على الترتيب، وبدراسة معدل الأختراق للتمور المصرية أتضح أنه بالرغم من أن المغرب تستحوذ على مايقرب من حوالى 50% من صادرات مصر من التمر إلا أن معدل أختراق التمور المصرية للسوق المغربى منخفض جداً حيث بلغ نحو 9% فقط مقارنةً بالدول الأخرى، حيث يتبين إرتفاع معدل الإختراق للتمور المصرية لأسواق أندونيسيا وماليزيا، خلال فترة الدراسة (2013-2017) ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إنتاج لأندونيسيا أو ماليزيا من التمور وهذا يعنى أن مصر تتمتع بميزة تنافسية عالية فى السوق الأندونيسى، والسوق الماليزى وانخفاضه فى أسواق المغرب يرجع إلى إنخفاض الطاقة الإستيعابية لسوق المغرب لمحصول التمور المصرية نظراً لتعدد مصادرها الإستيرادية.

توصيات البحث:

من خلال ماتم التوصل له من نتائج يتضح أن التمور المصرية تعتبر أحد الصادرات الواعدة إتجهت الدولة إلى التوسع فى الأصناف الحديثة خاصةً البارحى والمجدول لذا إستكمالاً لما تقوم به الدولة توصل البحث لعدد من التوصيات والتى تتمثل فى:

١- التوسع فى زراعة النخيل المصرى خاصةً الأصناف الحديثة فى المناطق الصحراوية وفى الوديان وفى المناطق المستصلحة الجديدة.

٢- إتاحة وتوفير السلالات والأصناف المحسنة والجديدة بالأعداد الكافية سواء للاحلال التدريجى محل الأصناف القديمة غير الجيدة ، أو للتوسع فى الزراعات الجديدة منها على نطاق كبير فى المناطق الصحراوية وحديثة الإستصلاح وتوفير السبل والبرامج الإرشادية الداعمة لنشر زراعتها وتنميتها .

٣- دعم إقامة المشاتل للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ضمن إطار مناسب للإشراف والمراقبة وتقديم الخدمات التمويلية والإرشادية ، وبخاصة فى المناطق المستهدف التوسع فيها .

٤- دعم أسعار الشتلات المحسنة لفئات المزارعين فى المناطق الصحراوية والوديان لتشجيعهم على الإقبال على التوسع فى زراعة هذه الأصناف.

العمل على ربط منتجى هذه الأنواع من المنتجات، أو المصنعات القائمة عليها بقنوات ونظم تسويقية مناسبة سواء لأغراض التسويق المحلى أو التصديرى.

المراجع :

(١) دعاء إسماعيل مرسى: الآثار الإقتصادية للشراكة الأوربية المصريةعلى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى مصر، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، 2004.

(٢) حسن عبد الغفور العباسى وآخرون (دكاترة): تنافسية بعض الصادرات الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد رقم (15)، العدد الثالث،، سبتمبر 2005.

(٣) خديجة محمد الأعسر (دكتور)، الشيماء حامد محمد، صادرات مصر من أهم السلع الزراعية السوق الأوروبية وتحديات الشراكة الأورومتوسطية، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٤ أكتوبر 2009، ص 17.

(٤) فاطمة عبد الشافي منصور، تنافسية أهم الصادرات البستانية المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2009، ص159.

(٥) كمال صالح عبد الحميد الدالي: دراسة إقتصادية تحليلية للآثار المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي على أهم المحاصيل التصديرية في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ،2004 ، ص 136.

(٦) محمد عبد العزيز سيد (دكتور): (القدرة التنافسية لصادرات البصل المصرى فى أهم أسواقه العالمية)، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد (21)، العدد (1)، 2011.

(٧) منى فخرى جورجى: دراسة إقتصادية لبعض الحاصلات التصديرية غير التقليدية مع التركيز على إمكانية إنتاجها بمحافظة أسيوط، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة أسيبوط، 2002

(٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة الزراعة المصرية، وزارة التجارة والصناعة (إستراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور فى مصر)، سبتمبر 2016.

The competitive position of Egyptian dates in foreign markets

Monera Galal El Nagger

Agriculture Economic research institute

Summary

The research discuses the current and future situation for Egyptian dates competitiveness in foreign markets.

The problem of study was about, although Egyptian production of dates, is about one fifth of the world's production, Egyptian exports are not commensurate with production, where exports reached only about 1.7%.

The research aimed to:

- estimate competitiveness indicators for Egyptian dates in foreign markets by studying moving Egyptian production of dates, the exported quantities and value.
- The relative comparative advantage and relative price of Egyptian exports of dates during the period (2014-2017).
- Estimating the market share and the market penetration rate for the Egyptian dates in the most important foreign markets.
- Study the most important economic changes that affect on external demand on Egyptian dates in the imported markets.
- Study Instability coefficient for Egyptian dates during the period (2014-2017).

The most important results were:

- Morocco is the main market for the Egyptian dates, it imported about 46% from Egyptian dates, although Egyptian dates price is the highest it was about 2333$ per ton, while the lowest export price for dates is for Lebanon, which was about 1888 $ per ton .
- The study also found that the annual average of export efficiency was about 280%, which indicates that there is an export efficiency of Egyptian dates.

- The apparent comparative advantage is greater than the one for that date, which has a demand in foreign markets
- The export price for the Egyptian dates exceeds the local price by 282% Egyptian dates are highly accepted by the external consumer in the international markets.

The study also found a relative comparative advantage of Egyptian fresh dates exports within the Moroccan market to the UAE and Tunisia. Egypt has no comparative advantage against Iraq's exports to the Moroccan market during the same period. In the Indonesian market, there is a relative comparative advantage of Egyptian fresh dates exports compared with UAE and Tunisia. Egypt has no comparative advantage against Iran's exports to the Indonesian market during the same period. In the Malaysian market, Egypt has comparative advantage exports for dates in front of China, Iran and Tunisia during the same period, in order to increase the value of the index from the one, during the same period of study.

The study also found that the export price of Egyptian dates is higher than the price of the competing countries in the international markets, and consequently Egypt's competitiveness in foreign markets compared with those countries.

Egypt is the largest producer of dates in the world, the average total production of Egyptian dates is about 1295 thousand tons, about 19.2% of the world production during the period (2000-2017), representing one fifth of the world's production of dates

The average market share of Egyptian dates during the study period (2013-2017) in the most important imported markets ranked in the following order: Indonesia, Morocco and Malaysia with a market share of 34.1%, 23.3% and 17.3% respectively. The Egyptian penetration rate for the Moroccan market is very low was about 9% compared with other countries, where the penetration rate of Egyptian dates for the Indonesian and Malaysian markets are high during the study period (2013-2017)), Due to the lack of production for Indonesia or Mali this means that Egypt has a high competitive advantage in the Indonesian market, the Malaysian market and the decline in the markets of Morocco due to the decrease in the capacity of the market for crop Morocco Egyptian dates due to the multiplicity of sources, the import.

The study suggested that:

- Expansion of the cultivation of Egyptian palm trees, especially modern varieties in desert areas, valleys and in new reclaimed areas.
- Attention to the Moroccan market and work on the development of Egyptian exports of dates.